http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1983) السنة الثامنة - الخميس (9) كانون الأول 2010

تضامنوا مع حملة "الحريات أولاً"

حذروا من توجه أخطر لخنق جميع أشكال الحريات

شرائح اجتماعية مختلفة في ذي قار ترفض التضييق على الحريات العامة

التشكيلي حسون الشنون

الشاعر علي شبيب ورد

الملحن علي عبد عيد

الكاتب المسرحي علي عبد النبي

متضامنون مع "الحريات أولاً"

□ **الناصرية / حسين العامل**

اكدت شرائح اجتماعية مختلفة في محافظة ذي قار رفضها للتوجهات التي تتبناها بعض مجالس المحافظات للتضيق على مساحة الحريات العامة التي كفلها الدستور معربين في الوقت ذاته عن قلقهم من ان تكون تلك التوجهات مقدمة لتوجهات اخطر لخنق الحريات بجميع اشكالها.

وقال المواطن كريم فرهود (كاسب) للمدى: ان ما يشهده العديد من المحافظات من توجهات خطيرة للتضييق على مساحة الحريات العامة يعد انتهاكا لبنود الدستور الذي كفل تلك الحريات.

وحذر فرهود من مغبة السكوت على تلك التجاوزات بالقول "ان هذه التوجهات خطيرة وان مرت فسوف يكون القادم اشد خطورة وباهض الثمن وسيطول حتى الحريات الفكرية والدينية والسياسية".

وعد فرهود فرض الراي الآخر بالقوة مقدمة لبروز دكتاتوريات لا تقل شأنا عن دكتاتورية النظام السابق.

وبدورها كشفت الناشطة النسوية في مجال حقوق الانسان شذى القيسي عن خطورة تلك التوجهات في مجتمع متعدد الثقافات والاطياف مثل المجتمع العراقي واوضحت قائلة:

ان العراق بلد الاطياف والمكونات والثقافات المتعددة ومن غير الجائز ان يتم فرض قناعات طرف واحد على بقية الاطراف وبشكل جائر، مشيرة الى ان مثل هذه التوجهات غير المبررة لا تعبر الا عن ضيق الافق الثقافي والاجتماعي للجهات التي تعمل على تضييق وخنق الحريات الشخصية والعامة.

وكانت بعض الجهات الدينية المتشددة في مجالس المحافظات قد عارضت إقامة مهرجان بابل الدولي هذا العام ومهرجان الاغنية الريفية في البصرة وحالت من دون تقديم عروض سيرك في المدينة ذاتها واغلقت جميع أندية العراق بما فيها الاندية الاجتماعية والثقافية، الامر الذي دعا مؤسسة المدى والعديد من المثقفين الى اعلان الاعتصام في شارع المتنبي ورفع شعارات تحذر من استنساخ تجربة طلبان في افغانستان التي تجعل المدن العراقية شبيهة بقندهار ملا عمر وبن لادن.

ومن جانبه دعا نقيب الفنانين في ذي قار الملحن علي عبد عيد الحكومة والقائمين على مجالس المحافظات الى الالتفات ومعالجة المشاكل الحقيقية التي تعصف بالمجتمع قبل التوجه الى خنق الحريات العامة كاشفا عن وجود جيش من العاطلين عن العمل ونحو ستة ملايين أمي في العراق فضلا عن النقص الحاد في الخدمات والفساد المستشري والتهديدات الامنية التي ما زالت تنهب حياة آلاف الضحايا من المدنيين.

وفي السياق ذاته عد الكاتب علي عبد النبي الزيدي تلك التوجهات تعبيرا عن مواقف مؤدلجة يمكن ان تفضي الى مستقبل ظلامي ان كتب لها النجاح واوضح للمدى قائلا:

ان هذه التوجهات التي يقف وراءها العديد من المواقف المؤدلجة هي اشارة واضحة لمستقبل ظلامي قادم. واضاف ارى من الضروري ان تسود ثقافة الاختيار في واقع الدولة العراقية الآن على اعتبار ان التغيير الذي حصل في العراق جاء ليشطب مرحلة مظلمة من تاريخنا المعاصر مشيرا الى ان مثل هذه التوجهات الانفعالية لا تنم عن فهم متحضر في بلد له عمق حضاري وثقافة مهمة في واقع الثقافات العربية منوها الى ان الحياة المتحضرة تتيح للآخر ان يمارس حرياته كما يراها بعيدا عن سلطة وثقافة الحكومة وهي بالتاكيد لا تخرج عن السلوك العام وغير الاخلاقي.

ورأى الزيدي الحاصل على اكثر من ١٥ جائزة عربية ومحلية في مجال المسرح ان الحياة لا يمكن ان تستمر من دون توسيع نطاق حرية الفرد الشخصية مؤكدا تناقض تلك التوجهات الحكومية مع مفهوم الدولة المتحضرة كونها لا تؤدي الى نتائج يمكن ان تبني وطناً يسع الجميع.

اما الباحث خضير فليح الزيدي فقد اعرب عن دهشته من موقف القوى الليبرالية والعلمانية في البرلمان العراقي تجاه ما يحصل من تضييق للحريات اذ قال:

ان ما يدهشنا هو صمت القوى الليبرالية والعلمانية تحت قبة البرلمان اتجاه ما يحصل من خنق للحريات.

واضاف "اجد ان اللعبة السياسية ستتضح بعد حين فقرار مجلس محافظة بغداد بغلق النوادي الاجتماعية ما هو الا بداية لتدشين حقبة مؤجلة من القرارات التي وضعت على الدرج لحين تشكيل الحكومة.

وحذر الزيدي من افراغ بغداد من محتواها التنوعي المتمثل بالاقليات والاثنيات وبين ذلك بالقول:

"في ظل قمع الحريات ومحاولات البعض الاجهاز على الديمقراطية الجديدة فان بغداد ستفرغ من محتواها التنوعي من اقليات واثنيات كانت تطرز النسيج المديني في العاصمة فقد غادر المندائيون والمسيحيون بغداد وستغادرها قريبا الشرائح التي تتعرض للقمع والاضطهاد حاليا ولا سيما المثقفون. ودعا الزيدي جميع القوى الى الوقوف بوجه الحملة الشرسة التي تقودها التيارات المتشددة في الاسلام السياسي.

ومن جهته توقع الناقد علي شبيب فشل توجهات مجالس المحافظات المتمثلة بخنق الحريات العامة كونها ممارسات دكتاتورية تتناقض مع التوجه الديمقراطي للدولة العراقية المعاصرة واوضح رأيه قائلا:

ان هكذا اجندات قائمة على رؤى شمولية محكوم عليها بالفشل كونها ممارسات غير ديمقراطية لا تنسجم مع التوجه العام في بناء الدولة المدنية المعاصرة. واضاف ان بعض القوى السياسية المتشددة اخذت تكشف عن انيابها الضارية اتجاه الحريات والملفت للانتباه ان هذه الممارسات تؤكد يوما بعد يوم نزوع تلك القوى المتشددة الى ارتكاب خروقات عديدة لبنود الدستور، وهي بوعي منها ام بلا وعي تكشف عن ادائها لدور قمعي لكل تجربة او حراك اجتماعي او ثقافي متجدد.

اما الفنان حسون الشنون فقد اعرب عن خيبة امله مما تقوم به مجالس المحافظات من تضييق لمساحة الحريات العامة واعرب عن رايه قائلا:

ان ما يجري من ممارسات للتضيق على الحريات الشخصية والعامة يبعث على خيبة الامل لدى كل المتحضرين والمتمدنين والاوساط الثقافية والاجتماعية الواعية والتي تطمح الى بناء دولة عصرية متنوعة التوجهات والموارد الاقتصادية مشيرا الى انعكاس قرار مجالس محافظة بغداد القاضي باغلاق المرافق السياحية الترفيهية سلبا على الاقتصاد العراقي الذي يمكن ان يزدهر عبر الاستثمار السياحي.

نقطة ضوء

العراق دولة دينية؟

■ حازم مبيضين

يفرض سؤال "هل يتحول العراق إلى دولة دينية" نفسه، بعد بروفة مجلس محافظة بغداد، حين دهمت الشرطة بأمر منه بعض النوادي الاجتماعية، ومن أبرزها نادي اتحاد الادباء، بذريعة بائسة ومهينة لمن يعتنقها، وهي أن النادي يقدم الخمر لمن يطلبه من أعضاء الاتحاد، والمؤسف أن يترافق ذلك مع حملة إيمانية "إقرأ قمعية" جديدة يشنها مجلس المحافظة، على غرار حملة عبد الله المؤمن صدام حين أعيته الحيل واشتد به الحال، ولم يكن لحملته البائسة تلك أن تمنعه من تناول البيرة المثلجة، عند أطراف بركة السباحة، مع ضيفه الروسي جيرينوفسكي، الذي أفشى السر لعدم اطلاعه على مفردات الحملة الايمانية، التي يتردد صداها اليوم في أروقة مجلس محافظة بغداد، الذي ينصب نفسه حارساً للفضيلة، ومدافعاً عنها، ووارثاً لسلطات أمراء المؤمنين، دون أن يفتش عن جواب لسؤال: هل يمكن تحويل إلعراق الى دولة دينية؟.

في الاخبار الممضة أيضاً، أن مسؤولاً ما في وزارة التربية والتعليم، قرر منع تدريس المسرح والموسيقى في معهد الفنون الجميلة ببغداد، وقرر أيضاً رفع التماثيل من مدخل المعهد، باعتبار ذلك حراماً، وخوفاً من عودة العراقيين إلى الجاهلية ليعبدوا تلك التماثيل، والمؤكد أن هذا مجرد رأي فردي عند بعض الأحزاب الدينية وهو نابع من عقلية لا تنسجم مع روح الإبداع ولا الحريات، وهو قرار يتسم بالتزمت والانغلاق، وإذا كان الطلبة يخشون أن يطول الحظر "الإخراج والتصوير والرسم والنحت" بداعي التحريم الشرعي، فان المؤكد أن فكرة حظر الحريات التي تتجول في العراق اليوم على وقع تهديدات رئيس مجلس محافظة بغداد، لن يكتب لها النجاح ولا الدوام في بلد يسوده مناخ رافض لكل هذه الإجـراءات المتزمتة، والبغيضة والبعيدة عن روح العراقيين، التواقة إلى الحرية التي دفعوا غالياً للوصول إليها والتمتع بها.

نحن اليوم أمام حالة تتفاقم وليس هناك من يردعها، ولا ندري متى سيتم تحريم لعبة كرة القدم بدعوى أن اللاعبين يكشفون عوراتهم، ومتى يتم تحريم استيراد الاجبان من الغرب خشية استعمال منفحة الخنزير في تصنيعها، ومتى سيحرم استعمال الانترنت لوجود بعض المواقع الاباحية، ومتى ستمنع رياضة الطالبات بدعوى أنها قد تثيرهن جنسياً، ومتى سيكون مفروضاً على العراقيين إطالة اللحى وحف الشوارب، ومتى سيمنع المواطن من اصطحاب أطفاله إلى مدينة الملاهي، ومتى ستمنع المرأة من قيادة السيارة، ومتى ستتحول معاهد العراق العلمية الى مجرد مكاتب لتعليم القرآن وإتقان سرد السير الدينية والقرايات، ومتى ستغلق الكنائس ويفرض على مسيحيي العراق دفع الجزية وحمل صلبان كبيرة للتعريف بديانتهم، ومتى سيمنعون من السير في شوارع المسلمين، ومتى ستحكم القاعدة العراق باسم مختلف؟.

كنا نسمع أن البعض يحارب عراق ما بعد صدام، لأنه سيكون مثالاً للحرية والديمقراطية، لكن في العراق اليوم من يسعى إلى دولة تسير على نهج طلبان حين تحكمت بأفغانستان فحولتها إلى جحيم، وأن هناك من لايزال مؤمناً بصواب قرارات خير الله طلفاح، ويعمل على تطبيقها بحذافيرها، وأن هناك مسؤولين يتصرفون وكأنهم مبعوثو العناية الالهية، لاقامة إمارة إسلاموية المظهر، مباح فيها سرقة مال الشعب، وعدم تقديم أي خدمة نافعة للعباد، وترك المواطنين يتخبطون بأكوام القاذورات المتراكمة في الشوارع والساحات، وشرب الماء الملوث، والحرمان من نعمة الكهرباء، لكن الذين يعرفون العراق تاريخاً وحاضراً وبشراً، يعرفون جيداً عدم إمكانية ذلك، والذين يعرفون حجم التنوع الديني في بلاد ما بين النهرين، يدركون أن القرارات القمعية الهوجاء المعادية للحريات، سترتد على متخذيها وستنتصر حرية العراقيين، نعم بالتأكيد ستنتصر، ولن يتحول هذا البلد العظيم إلى إمارة تحكمها القاعدة.

أدباء ومثقفو الحلة يتضامنون مع حملة المدى من اجل الحريات الشخصية

□ **بابل / إقبال محمد**

دعا ادباء ومثقفو بابل الى ضرورة الحفاظ على الحريات الشخصية التي كفلها الدستور العراقي من اجل حياة مدنية ديمقراطية واشادوا بحملة المدى للحريات المدنية

وقال الناقد ناجح المعموري

الحريات الفردية محمية بالدستور ولم يضع إشارة حول الأنشطة الثقافية وممارسات الأندية الاجتماعية التي تزاول عملها وفق قوانين خاصة جرى العمل بها منذ سنوات طويلة والذي مع الأسف الشديد هي تصرفات الحكومات المحلية التي تحرم ما لا تتفق معه وكأنها تضع تابوات على حياة الناس وتشجع ممارسات معينة وكنا نعتقد إن محافظة بابل هي المحافظة الوحيدة التي اصدر فيها مجلس المحافظة قراراً منع بموجبه المشروبات الروحية ووقع المجلس بخطأ كبير لان الممنوع مرغوب به والمشروبات الروحية متوفرة جدا في المحافظة وهذه الوفرة أسقطت قرار مجلس المحافظة لكن الذي لا يستطيع شراء المشروبات من السهل عليه العثور على صبغ الأظفار والسيكوتين وشراب السعال وتناول الحبوب الممنوعة التي يجد الأطباء أنفسهم أمام تحديات لا يقوى الطبيب أمامها إلا الامتناع عن كتابة الوصفة الطبية التي يحتاجها الشاب، وفوجئنا بقرار مجلس محافظة بغداد العاصمة التي تضم كثيراً من الأندية الاجتماعية والمحال تم إغلاقها، هل يعقل الوصول إلى مثل هذه المرحلة التي يتم بها التجاوز على خيارات المواطن وتقييد حريته الشخصية بدعوى باطلة، تكشف هذه الدعوى تعطل القوانين عن ملاحقة التجاوز وإصدار قرار قضائي بحقه فتلجأ المحافظة إلى قرارها المعيب ويبدو إن الثقافة الدينية هي المتمركزة لإزاحة الثقافات المتنوعة التي صاغت الى ثقافة جديدة ظلامية وأنا اعتقد بأن ما يحصل في المحافظات والعاصمة هي استجابات لقوى خارجية حتى تتسع مساحة المخدرات وتزداد جيوش البطالة وسط الطوائف والأقليات العاملة في هذا المجال انه شكل من الإرهاب بإفراغ عن مكوناته القبول بالتابوات أو مغادرة البلاد وكأنها موجودة لغيرنا هذا أمر في منتهى الوقاحة أن تصل الأمور لغلق نادي اتحاد الأدباء في بغداد أو نقابة الفنانين أو نادي العلوية وغيرها والتي ظلت مفتوحة زمن النظام السابق والإصرار على هذا الأمر يعني تحول العراق للمخدرات وهذا أمر خطير لذلك لم يفكر من اتخذ القرار بأن العراق ليس مسلماً بل فيه ديانات أخرى ومن حقها أن تتمتع بحياتها بالطريقة التي تختارها هي وليس الحياة التي يختارها سيادة المسؤول المحترم.

إن العراق يعيش لحظة غروب خصائصه الثقافية والاجتماعية وهيمنة الثقافة التي سعت من اجلها القاعدة وطلبان ولابد من اتخاذ قرار جريء ومسؤول بإنقاذ حريات الأفراد من هيمنة سلطات دكتاتورية متسلطة لا تفهم الحوار وتكتفي بقرارات وكأنها آتية من فضاء آخر و على منظمات المجتمع المدني ممارسة دورها الاجتماعي والثقافي والضغط من اجل حرية المواطن.

وقال الباحث والمترجم صلاح السعيد.

يأتي قرار مجلس محافظة بغداد بغلق النوادي والمنتديات الثقافية متزامناً مع حملة منظمة لإعادة المجتمع الى عهود ظلامية متخلفة تتحكم فيها عقول مريضة ورؤى صنيعة وهو تحديد لحرية الإنسان وتقييد لإرادته.

هذا القرار المتعسف أرى من الأفضل إعادة النظر به وان تتدخل الجهات العليا لإلغائه لأنه صدر عن جهات غير مسؤولة تعتقد إنها ولية أمر هذا المجتمع وهي المسؤولة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا القرار يذكرنا بحكم طلبان وولاية قندهار وان هؤلاء يسعون لصناعة مجتمع طلبان آخر.

وقالت الشاعرة وداد الواسطي مما لا شك فيه إن قياس تطور أي امة من الأمم إنما يقاس بمقدار ما تمتلكه من المثقفين إنما يجمل عباً شعب بكامله يتحدث بلسانه ويرى بعينيه حينما يكشف عورات مجتمعه ويقف عند نقاط القوة والضعف فيه ويحاول جهد إمكانه أن يتحدث بمنتهى الصراحة والشفافية التي ربما تعتبر من قبيل التطاول و التجاوز على بعض ثوابت المجتمع. لذا نجد المثقف منبوذاً أحياناً ومطارداً احياناً أخرى من قبل القوى التي ترى فيه يخطو في الاتجاه المعاكس لمسيرتها ولطالما تعرض المثقفون الى سياسة تكميم الأفواه للحد من تأثيرهم في المجتمع مما حدا بالكثير منهم الى الاغتراب بحثاً عن فضاء واسع من الحرية حيث لا قيود على الفكر الذي هو زاد المثقف وهواؤه لذا يتحتم على الدول أن تكفل الحماية الكاملة للمثقف التي تتيح له التعبير عن آرائه والولوج في مختلف المجالات دون المساس بثوابت المجتمع.

وقال الشاعر عادل الياسري؛

بعد أن سطعت أنوار الخلاص من النموذج الأسود للدكتاتوريات والأنظمة القمعية تجددت في نفوس المثقفين العراقيين نزعات التطلع الى امام في ظل أنظمة سياسية واجتماعية متحررة من قيود الالتفات الى الوراء وصاروا يتصرفون ويعملون بمعايير وسلوكيات كفلها لهم الدستور العراقي الجديد الذي صوت عليه الشعب العراقي بالإيجاب إلا أنهم صدموا مرة أخرى بالممارسات الفردية التي تصدر من مسؤول هنا وآخر هناك وما نتابع اليوم من إجراءات قسرية جوهرها تقييد الحريات الشخصية وفرض الحد من حرية المواطن بشكل عام والمثقف بشكل خاص تستدعي منا كمثقفين وضيفتهم الاجتماعية والسياسية الأخذ بيد الآخرين لشاطئ آخر يستظل بخيمة الحرية والحفاظ على الحقوق والمكتسبات لكل المواطنين وان نجعل من الدستور سلاماً بتفعيل مواده التي تكفل لنا الحقوق الشخصية والحريات وقاطعين الطرق على كل من تسول لهم نفوسهم الإجهاز على مواد الدستور، هو عدم تفعيلها إلا في الجوانب التي يرتضونها أو التي تتلاءم مع مصالحهم الشخصية

وقال الشاعر ولاء الصواف: "أتساءل؟ كيف يمكن الاحتفاظ بالإنسانية الحقة عندما يُحرم الإنسان من الحقوق التي تديم هذه الإنسانية، وهل كان الانتظار ولعقود خلت لتحرير الإنسان من عبودية الفرد لتقع اليوم تحت نير محاكم التفتيش التي عادت مبكراً إلينا بعدما قبرت من قرون في أوربا لتمارس سياسة الإقصاء والتهميش وتكميم الأفواه وانتهاءً بسلطة الدستور الذي يُفصّل حسبما يشتهي المشرع الذي وضعه بمطاطية لتأخذ شكل من يمارس الاضطهاد، بالأمس كان السيف على الرقبة، واليوم وفي العهد الجديد بشمس الديمقراطية الساطعة.. رفع السيف لأنه.. لا.. رقبة لينام عليها، العراق بلد الأديان والمذاهب لن يكون لدين واحد ولا لمذهب واحد،وإنما الواحد فيه فقط أن ينال الإنسان إنسانيته بان يتمتع بكل الحقوق الممنوحة للبشر في جميع أصقاع الأرض، وان يحتفي بالجمال ويصنع الجمال لأنه القادر على دحر الظلام والقبح والهمجية والأمية الثقافية مهما كان مصدرها ومن أي مومياء صدرت.

احتجاج في اتحاد الادباء